

Distr.: General
4 April 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص
فيينا، 29 و30 حزيران/يونيه 2022
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*
أفضل الممارسات في مجال التحقيقات المشتركة
والملاحقات القضائية المتخصصة

أفضل الممارسات في مجال التحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

1- أعدت الأمانة ورقة المعلومات الأساسية هذه لتيسير المناقشات التي سيجريها الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص في اجتماعه الثاني عشر. وهي تكمل ورقة المعلومات الأساسية التي أُعدت للاجتماع العاشر للفريق العامل، المعقد يومي 10 و11 أيلول/سبتمبر 2020 (CTOC/COP/WG.4/2020/3)، وتتناول التطورات والتحديات وأفضل الممارسات التي ظهرت في العامين الماضيين في مجال التحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة، بما في ذلك في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (جائحة كوفيد-19) والقيود ذات الصلة. وتتضمن الورقة أيضاً قائمة بالموارد الرئيسية التي نُشرت منذ المناقشة السابقة بشأن هذا الموضوع التي أجراها الفريق العامل في أيلول/سبتمبر 2020.

ثانياً - مسائل للمناقشة

2- استناداً إلى المناقشات السابقة بشأن موضوع التحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة، لعل الوفود تود أن تنتظر في ردود دولها على الأسئلة التالية لدى التحضير لمداولات الفريق العامل:

(أ) هل اعتمدت الدول الأطراف تشريعات محددة تسمح بإجراء التحقيقات المشتركة في قضايا الاتجار بالأشخاص عبر الحدود؟

* CTOC/COP/WG.4/2022/1.



- (ب) كيف واجهت الدول الأطراف التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 وما يتصل بها من قيود على التعاون عبر الحدود، مع التركيز بوجه خاص على التحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة؟
- 1' هل أثرت الجائحة في قدرة الدول الأطراف على إجراء التحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة؟
- 2' هل عدلت الدول الأطراف قوانينها المحلية أو اعتمدت تدابير إجرائية لتيسير التعاون عبر الحدود استجابة لجائحة كوفيد-19؟
- 3' هل وضعت الدول الأطراف مبادئ توجيهية تشغيلية أو بروتوكولات للممارسين لتيسير إجراء التحقيقات المشتركة أثناء الأزمة الصحية؟
- 4' هل اعتمدت الدول الأطراف تدابير لتيسير رقمنة نظم العدالة؟ وهل خصص تمويل لتعزيز آليات العدالة الإلكترونية؟
- (ج) هل أجرت الدول الأطراف مؤخرًا أي تحقيقات مشتركة ناجحة بوجه خاص أسفرت عن تعطيل شبكات اتجار وإنفاذ الضحايا؟ وإذا كانت الإجابة نعم، هل كانت هناك أي جوانب مبتكرة؟ وما هي التحديات التي ووجهت؟
- (د) هل تسمح الدول الأطراف للأفرقة المتعددة التخصصات بالمشاركة في التحقيقات المشتركة، وإذا كانت الإجابة نعم، فما هي خلفيات أعضاء هذه الأفرقة؟
- (هـ) هل أنشأت الدول الأطراف مؤخرًا وحدات ادعاء عام متخصصة في الاتجار بالأشخاص؟ وهل تتألف هذه الوحدات من أفرقة متعددة التخصصات؟ وهل هذه الوحدات مركزية أم موزعة على أراضي الدولة؟
- (و) هل تعاونت الدول الأطراف على إنشاء شبكات إقليمية أو دولية جديدة من المحققين والمدعين العامين؟ وكيف تكيّفت أنشطة هذه الشبكات مع القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19؟
- (ز) هل قدّمت الدول الأطراف تدريبًا متخصصًا للمدعين العامين بشأن المسائل المستجدة المتعلقة بالاتجار، وكذلك بشأن النهج القائمة على حقوق الإنسان التي تركز على الضحايا وتراعي آثار الصدمات، بما في ذلك مبدأ عدم معاقبة ضحايا الاتجار على الأفعال التي تُرتكب كنتيجة مباشرة للاتجار بهم؟
- (ح) هل يمكن للدول الأطراف أن تقدم أمثلة على الحالات التي شارك فيها مدعون عامون متخصصون بنجاح في تحقيقات مشتركة؟
- 3- ولدى مواصلة المناقشات بشأن أفضل الممارسات في مجال التحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة، لعل الفريق العامل يود أن ينظر في تشجيع الدول الأطراف على اتخاذ جملة من الإجراءات، منها ما يلي:
- (أ) تعزيز تدابير العدالة الجنائية الوطنية والدولية المنسقة للتحقيق في القضايا المحلية والعابرة للحدود وملاحقة الجناة فيها قضائياً، بما في ذلك قضايا الاتجار، بسبل منها تشجيع استخدام التحقيقات المشتركة وأساليب التحري الخاصة والملاحقات القضائية المتخصصة؛
- (ب) النظر في وضع أطر قانونية وطنية و/أو اعتماد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف تسمح بإجراء التحقيقات المشتركة في القضايا العابرة للحدود، ولا سيما قضايا الاتجار بالأشخاص، بما فيها القضايا التي تشمل أكثر من بلدين؛

- (ج) النظر في وضع بروتوكولات ومبادئ توجيهية تشغيلية من أجل دعم الممارسين في إجراء التحقيقات المشتركة بالاستناد إلى الدروس المستفادة خلال جائحة كوفيد-19 وفي سياقات الطوارئ الأخرى؛
- (د) تعزيز آليات العدالة الإلكترونية، بما في ذلك عن طريق تشجيع استخدام المنصات القضائية الإلكترونية، ونظم تحديد الهوية والتوثيق منها للأطراف المعنية، والملفات القضائية الإلكترونية، والإدارة الرقمية للقضايا، والاستعانة بأدوات التداول بالفيديو في جلسات الاستماع والمحاكمات، مع مراعاة أهمية حصول جميع الجهات الفاعلة المشاركة في عملية العدالة الجنائية على التكنولوجيا، وكذلك الأمان السيبراني والأمن السيبراني واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- (هـ) النظر في إنشاء وحدات متخصصة متعددة التخصصات من المدعين العامين المعنيين بقضايا الاتجار بالأشخاص، تتألف من أفرقة ذات خلفيات وخبرات مختلفة في مجالات منها، على سبيل المثال، الجرائم المالية ذات الصلة (مثل غسل الأموال)؛
- (و) ضمان وضع مناهج تدريبية للمدعين العامين والمحققين والقضاة وتحديثها بانتظام، بما في ذلك بشأن استخدام آليات العدالة الإلكترونية في قضايا الاتجار بالأشخاص، بالاستناد إلى نهج في معاملة الضحايا تراعي السن ونوع الجنس وآثار الصدمات، وكذلك بشأن الأشكال المستجدة من الاتجار بالأشخاص؛
- (ز) التماس الدعم التقني والتشغيلي من المنظمات الدولية والإقليمية القائمة المتخصصة في التعاون القضائي عبر الحدود بغية تيسير إجراء التحقيقات المشتركة، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من الأدوات التقنية والمواد الإرشادية المتاحة؛
- (ح) تعزيز تبادل المعلومات بين الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية، بما في ذلك عن طريق الاستفادة على نطاق واسع من شبكات التنسيق والتعاون القائمة، الرسمية منها وغير الرسمية.

ثالثاً - معلومات أساسية

- 4- إن الاتجار بالأشخاص جريمة معقدة من حيث التحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها. ويعمل المتجرون بالأشخاص باستمرار على تكييف نماذجهم التشغيلية مع الظروف المتغيرة بغية زيادة أرباحهم، مع الحد في الوقت نفسه من خطر اكتشاف جرائمهم ومساءلتهم عنها. ويشير التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2020 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أو المكتب) إلى أن أكثر من نصف ضحايا الاتجار قد اكتشفوا داخل الحدود الوطنية. بيد أن تدفقات الاتجار عبر الحدود لا تزال ظاهرة هامة، حيث تحدث معظم التدفقات في جميع أنحاء العالم داخل نفس المنطقة دون الإقليمية أو المنطقة⁽¹⁾.
- 5- ومن ثم، فإن التعاون الدولي الفعال وحسن التوقيت ضروري لتفكيك شبكات الاتجار التي تعمل في بلدان مختلفة. وهو ضروري أيضا في إنقاذ الضحايا (الناجين) ونقلهم إلى أماكن آمنة. ومن المسلم به على نطاق واسع اليوم أن التحقيقات المشتركة بين البلدان التي تعمل فيها الشبكات الإجرامية الدولية الضالعة في الاتجار بالأشخاص هي وسيلة ناجحة للتعاون ساعدت في تحقيق نتائج هامة في مكافحة هذه الجريمة في العقود الماضية. وقد انبثقت عن ممارسات الدول عدة نماذج ونهج للتحقيقات المشتركة. ويشمل أكثرها شيوعا إجراء تحقيقات

(1) منشورات الأمم المتحدة، 2020، الصفحتان 58 و59.

متوازنية في وقت واحد في البلدان المعنية، وإنشاء هيئات تحقيق مشتركة أو أفرقة تحقيق مشتركة مخصصة فيما بين سائر البلدان المعنية⁽²⁾.

6- ونظرا للتعقيدات المرتبطة بالملاحقة القضائية في قضايا الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك في ضوء تزايد استخدام المتجرين للتكنولوجيات الحديثة، دون الكشف عن هويتهم، في تجنيد الضحايا واستغلالهم، ظهرت في السنوات الماضية ممارسة فعالة أخرى تهدف إلى تيسير الملاحقات القضائية وضمان صدور أحكام بالإدانة في قضايا الاتجار، وتتمثل في نشر مدعين عامين متخصصين داخل هيكل العدالة الجنائية القائمة و/أو إنشاء وحدات ادعاء عام وطنية متخصصة في هذا الموضوع. ويملك المدعون العامون المتخصصون معرفة فنية بالعناصر والمؤشرات والأنماط الرئيسية لجرائم الاتجار بالأشخاص، وهو ما يمكنهم من التغلب على التعقيدات الناشئة طوال العملية وإقامة قضايا أقوى أمام المحاكم وتجنب معاودة إيذاء الضحايا وإصابتهم بالصدمة مجددا.

7- وناقش الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص، في اجتماعه العاشر المعقود في عام 2020، مسألة التحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة، وتبادل ممارسات وطنية. ومنذ ذلك الاجتماع، استمرت حالة الطوارئ العالمية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 في التأثير على التحقيقات في قضايا الاتجار وملاحقة الجناة فيها قضائيا في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك التحقيقات المشتركة عبر الحدود وعمل المدعين العامين المتخصصين.

8- وعلى الرغم من القيود العديدة المفروضة للحد من انتشار ذلك المرض، واصلت الدول الأعضاء إجراء التحقيقات المشتركة في أنحاء عديدة من العالم؛ ومن ثم، اكتسبت هذه الممارسة مزيدا من الزخم بوصفها أداة تنفيذية فعالة لتفكيك عصابات الاتجار الإجرامية، وإنقاذ الضحايا بفضلها. وبالمثل، واصل المدعون العامون المتخصصون في بلدان مختلفة الإسهام في مساءلة الجناة عن طريق تحقيق العدالة للضحايا بسبل جديدة ومبتكرة. بيد أن إجراء تلك التحقيقات والملاحقات القضائية المشتركة واجه عدة عقبات.

9- ومن ثم، سوف تستكشف الأقسام التالية تحديات محددة أعاققت إجراء التحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة في قضايا الاتجار خلال جائحة كوفيد-19، مع تقديم أمثلة على الممارسات الواعدة التي استجذبت منذ عام 2020، بما في ذلك في إطار التعامل مع الأزمة الصحية والقيود ذات الصلة.

التحديات المتعلقة بجائحة كوفيد-19 التي واجهتها التحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة

10- كما ذكر أعلاه، كان لجائحة كوفيد-19 المستمرة أثر كبير على التحقيق في قضايا الاتجار بالأشخاص وملاحقة الجناة فيها قضائيا على الصعيد العالمي. وفي عام 2021، نشر المكتب دراسة عن آثار الأزمة الصحية على مجالات منها تدابير العدالة الجنائية إزاء الاتجار بالأشخاص. ومن المرجح أن تلك الآثار كان لها أيضا تأثير على قدرة الدول على إجراء التحقيقات المشتركة، وكذلك على عمل المدعين العامين المتخصصين⁽³⁾.

11- وكشفت الدراسة، من بين نتائج أخرى، أن قدرات إنفاذ القانون في العديد من البلدان قد حُولت لدعم تدابير التصدي الوطنية لجائحة كوفيد-19. فقد أبعثت وحدات الشرطة والتحقيق المتخصصة في تدابير التصدي للاتجار عن واجباتها العادية وكُلِّفت بدعم إنفاذ سائر التدابير المفروضة للحد من انتشار الفيروس⁽⁴⁾.

12- وبوجه عام، تشير الأدلة إلى أن نظم العدالة الجنائية قد شهدت، ولا سيما في المرحلة المبكرة من الجائحة، حالات تأخير للعمل أو حتى تعليقه، وهو ما أثر على قدرة العديد من الدول على إجراء التحقيقات في

(2) للاطلاع على وصف لأنواع التحقيقات المشتركة والأطر القانونية والمزايا والتحديات، انظر CTOC/COP/WG.4/2020/3. وانظر أيضا CTOC/COP/WG.3/2020/2.

(3) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *The Effects of the COVID-19 Pandemic on Trafficking in Persons and Responses to the Challenges: A Global Study of Emerging Evidence* (2021).

(4) المرجع نفسه، الصفحة 10.

قضايا الاتجار وضمان صدور أحكام بالإدانة فيها. وفي بعض المناطق، انخفضت قدرات أجهزة إنفاذ القانون والادعاء العام بسبب إصابة موظفيها بفيروس كوفيد-19 أو خضوعهم للعزل⁽⁵⁾.

13- وفي بعض البلدان، حُوّل التمويل المخصص لنظام العدالة الجنائية لسد النفقات المتصلة بالصحة. وأدى انخفاض التمويل، في جملة أمور، إلى عدم القدرة على شراء المعدات التقنية اللازمة لتمكين موظفي العدالة الجنائية من العمل عن بعد، بما في ذلك الحواسيب المحمولة وكاميرات الفيديو، أو الاستعانة بخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات لتركيب تلك المعدات وتدريب موظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين والجهاز القضائي على استخدامها⁽⁶⁾.

14- وانطوت القيود المتصلة بالجائحة على تحديات تشغيلية أخرى أعاقت طريقة عمل أفرقة التحقيق المشتركة خلال فترة الجائحة، بما في ذلك تأجيل الأنشطة المشتركة، وعدم قدرة أعضاء أفرقة التحقيق المشتركة على السفر وعقد اجتماعات شخصية، وتأخير المفاوضات بشأن إنشاء أفرقة التحقيق المشتركة الجديدة، والتحديات المتعلقة بالصحة القانونية للنسخ الإلكترونية من الوثائق، مثل اتفاقات تشكيل أفرقة التحقيق المشتركة، عوضاً عن النسخ الورقية الأصلية الموثقة⁽⁷⁾.

15- وبالإضافة إلى ذلك، واجه المدعون العامون في المراحل الأولى من الجائحة قيوداً على الوصول إلى النسخ الورقية من ملفات القضايا وغيرها من وثائق المحكمة بسبب القيود الصارمة المفروضة على التنقل⁽⁸⁾. وعلاوة على ذلك، أُفيد بأن تأخر الإجراءات القضائية في بعض البلدان قد أدى إلى مقاضاة مرتكبي الاتجار في إطار جرائم أقل خطورة⁽⁹⁾.

16- وبالإضافة إلى ذلك، عُلِّقت أنشطة التدريب المتخصص في مجال مكافحة الاتجار لموظفي إنفاذ القانون أو الموظفين القضائيين في بعض البلدان نتيجة لما يتصل بالجائحة من قيود على التجمعات⁽¹⁰⁾.

17- وفي عام 2021، أعدت الأمانة ورقة معلومات أساسية بغية إثراء مناقشات الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي بشأن أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على التعاون الدولي في المسائل الجنائية (CTOC/COP/WG.3/2021/2). وعلى الرغم من أن تلك الورقة لا تركز تحديداً على قضايا الاتجار بالأشخاص، فإنها توفر سرداً مفيداً للصعوبات الرئيسية التي سببتها الجائحة في التعاون عبر الحدود، بما في ذلك التحقيقات المشتركة، وكذلك الممارسات والاتجاهات المستجدة فيما يتعلق بالتصدي لتلك التحديات.

(5) المرجع نفسه.

(6) المرجع نفسه، الصفحة 46.

(7) انظر 2022 European Judicial Network, "COVID-19 and judicial cooperation in criminal matters", 21 January 2022

(التحديث الأخير). وانظر أيضا European Union Agency for Criminal Justice Cooperation (Eurojust), *The Impact*

of COVID-19 on Judicial Cooperation in Criminal Matters: Analysis of Eurojust Casework (May 2021)

(8) United States, Department of State, *Trafficking in Persons Report* (June 2021)، الصفحة 451.

(9) المرجع نفسه، الصفحة 237.

(10) المرجع نفسه، الصفحة 407.

رابعاً - الممارسات الواعدة الحديثة فيما يتعلق بالتحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة في قضايا الاتجار بالأشخاص

ألف - التطورات والممارسات التي استجبت منذ عام 2020 في مجال التحقيقات المشتركة، بما في ذلك أثناء فترة جائحة كوفيد-19

18- منذ عام 2020، عاد التشديد في الأطر الاستراتيجية وخطط العمل الإقليمية والوطنية الرامية إلى مكافحة الجريمة على استخدام التحقيقات المشتركة لتفكيك شبكات الاتجار بالبشر⁽¹¹⁾. ففي عام 2021، على سبيل المثال، اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجيته لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2021-2025، التي شددت فيها على أهمية التحقيقات المشتركة كأداة للتعاون الفعال عبر الحدود. وفي هذه الاستراتيجية، دُعيت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الاستفادة الكاملة من الأدوات القائمة للتعاون التنفيذي مثل أفرقة التحقيق المشتركة، بدعم من وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، وإلى مواصلة التعاون التنفيذي في إطار المنبر الأوروبي المتعدد التخصصات لمكافحة التهديدات الإجرامية.

19- وظل دعم المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة في إنفاذ القانون والتعاون القضائي عبر الحدود، بما في ذلك التحقيقات المشتركة، أمراً أساسياً خلال جائحة كوفيد-19. وقدم المكتب ويوروجست واليوروبول ومركز إنفاذ القانون لجنوب شرق أوروبا والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، من بين جهات معنية أخرى، الدعم التقني والتنفيذي للدول من أجل بدء التحقيقات المشتركة أو مواصلة ما هو قائم منها بالفعل.

20- وفي عام 2020، أبلغت يوروجست عن تقديم الدعم إلى 11 فريق تحقيق مشترك جديد بشأن قضايا اتجار بالأشخاص في القارة الأوروبية⁽¹²⁾. وفي الآونة الأخيرة، في أيلول/سبتمبر 2021، أدى تحقيق مشترك بين بلدين أوروبيين بدعم من يوروجست إلى تفكيك شبكة للاتجار كانت تجنّد النساء الضعيفات عبر الإنترنت وتجبرهن على العبودية المنزلية. وأدت هذه العملية إلى إنقاذ 90 ضحية⁽¹³⁾.

21- ودعم الإنتربول أيضاً في العامين الماضيين عدة عمليات مشتركة واسعة النطاق، بالتعاون مع المكتب وسائر المنظمات الدولية والإقليمية. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك عملية "ليبرتيرا" (Operation Liberterra)، التي نُفذت في تموز/يوليه 2021، والتي شارك فيها 47 بلداً وأدت إلى اعتقال 286 مشتبهاً فيهم في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن إنقاذ 430 ضحية من ضحايا الاتجار. ووفرت الحماية للعديد من الضحايا، وأحيلوا إلى مراكز الخدمات الطبية والنفسية وخدمات الإسكان⁽¹⁴⁾.

22- وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2020، جمعت عملية "توركيسا 2" (Turquesa II)، التي قادتها الإنتربول بدعم من المكتب من خلال مبادرته لتحويل الإنذارات إلى تدابير في مجال العدالة الجنائية من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص في إطار تدفقات الهجرة (TRACK4TIP)، 32 بلداً عبر أربع قارات وأدت إلى

(11) انظر مثلاً United States, The National Action Plan to Combat Human Trafficking (Washington, D.C., White House, 2021)، الصفحة 55.

(12) Eurojust, Annual Report 2020 (The Hague, 2021)، الصفحة 10.

(13) Eurojust, "Nearly 90 victims saved from severe labour exploitation in Italy", 4 September 2021.

(14) INTERPOL, "286 arrested in global human trafficking and migrant smuggling operation", 26 July 2021.

نتائج منها إنقاذ نحو 100 ضحية محتملة من ضحايا للاتجار بالأشخاص في إطار تدفقات الهجرة⁽¹⁵⁾. وكان التعاون الفعال المتعدد الوكالات بين جميع السلطات المعنية عاملاً محورياً في نجاح تلك العملية المشتركة⁽¹⁶⁾.

23- وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2021، أدت عملية "توركيسا 3" (Turquesa III)، التي قادتها الإنتربول بدعم من المكتب والمنظمة الدولية للهجرة واليوروبول وشارك فيها 34 بلداً، إلى إنقاذ 127 ضحية من ضحايا الاتجار بالأشخاص لأغراض العمل القسري والاستغلال الجنسي. ومن بين هؤلاء الضحايا، أنقذ عدد كبير من الأطفال المتجر بهم أساساً لأغراض الاستغلال الجنسي وقُدمت لهم المساعدة اللازمة⁽¹⁷⁾.

24- ومنذ عام 2020، يركز الدعم المقدم من المنظمات الدولية والإقليمية على التخفيف من حدة بعض الصعوبات التي تواجهها الدول في إجراء التحقيقات المشتركة خلال فترة الجائحة. فعلى سبيل المثال، عدلت يوروجست برنامجها لتمويل أفرقة التحقيق المشتركة وزودت أعضاء هذه الأفرقة بمنصات اتصال آمنة لعقد الاجتماعات عبر الإنترنت⁽¹⁸⁾. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت يوروجست تقديم الدعم المالي والتشغيلي الذي يغطي كامل دورة حياة التحقيقات المشتركة خلال جائحة كوفيد-19⁽¹⁹⁾.

25- ونظراً لأن قضايا الاتجار بالبشر العابرة للحدود الوطنية تتطوي على ولايات قضائية متعددة، ثمة ممارسة أخرى سُلِّطَ الضوء عليها مؤخراً بوصفها من الممارسات الواعدة، وهي إشراك أكثر من بلدين في التحقيقات المشتركة في قضايا الاتجار. فعلى سبيل المثال، أبلغت يوروجست عن تزايد عدد أفرقة التحقيق المشتركة التي تضم بلداناً ثالثة في السنوات الأخيرة، وهو ما أدى إلى تحقيق نتائج مرضية⁽²⁰⁾. وفي هذا السياق، أُشير إلى أن استخدام الشبكات الموجودة لإقامة اتصالات تهدف إلى إنشاء أفرقة التحقيق المشتركة في مرحلة مبكرة، وكذلك الحفاظ على قنوات اتصال منتظمة وفعالة مع جميع الأطراف المعنية، تُعد من الممارسات الجيدة⁽²¹⁾.

26- وسُلِّطَ الضوء أيضاً بصورة متزايدة على تعيين قضاة الاتصال في عدة بلدان بوصفهم أداة فعالة لتيسير التحقيقات والملاحقات القضائية الدولية المشتركة، بما في ذلك في القضايا عبر الإقليمية. وقضاة الاتصال هم مدعون عامون مدربون من بلد ما يُؤفدون إلى بلد آخر للعمل كحلقة وصل بين السلطات المركزية الوطنية في البلد الموفد والبلد المضيف. ويؤدي قضاة الاتصال دوراً رئيسياً في تحديد ما إذا كان ينبغي بدء التعاون القضائي

(15) مبادرة تحويل الإنذارات إلى تدابير في مجال العدالة الجنائية من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص في إطار تدفقات الهجرة (TRACK4TIP) هي مبادرة من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، مدتها ثلاث سنوات (2019-2022). ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز تدابير العدالة الجنائية المتخذة على الصعيد الإقليمي للتصدي للاتجار بالبشر في إطار تدفقات الهجرة داخل البلدان المستفيدة باتباع نهج متعدد التخصصات يركز على الضحايا، والعمل على الصعيدين الإقليمي والمحلي لتحديد الحالات ومنعها وملاحقة مرتكبيها قضائياً. وهو يغطي ثمانية بلدان في أمريكا الجنوبية والكاريبي، وتصحبه إجراءات متخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي في أوروبا، وإكوادور، والبرازيل، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، والجمهورية الدومينيكية، وكوراساو، وكولومبيا. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر UNODC, Liaison and Partnership Office in Brazil, "TRACK4TIP programme: an anti-trafficking initiative", متاح على الرابط www.unodc.org/.

(16) INTERPOL, "INTERPOL operation targets migrant smuggling and human trafficking", 11 December 2020.

(17) INTERPOL, "Americas: 216 arrests in INTERPOL-led operation against migrant smuggling and human trafficking", 10 December 2021.

(18) Eurojust, Annual Report 2020، الصفحة 10.

(19) المرجع نفسه، الصفحة 9.

(20) المرجع نفسه، الصفحة 10.

(21) Eurojust, Third JIT Evaluation Report: Evaluations Received between November 2017 and November 2020، الصفحة 4.

الدولي، بما في ذلك التحقيقات المشتركة. ويمكنهم تيسير إقامة هذا التعاون بسهولة عن طريق تقديم المشورة القانونية وخدمات التنسيق، والمتابعة مع السلطات ذات الصلة في البلد الموفد⁽²²⁾.

27- ومن خلال المشروع المشترك المعنون "حماية المهاجرين: العدالة وحقوق الإنسان وتهريب المهاجرين (PROMIS)"⁽²³⁾، قدم المكتب ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مؤخرًا الدعم من أجل انتداب مدعين عامين من بلدان أفريقية للعمل في أوروبا من خلال إنشاء وظائف لقضاة اتصال، بغية تعزيز التعاون القضائي في قضايا منها القضايا المتصلة بالاتجار بالأشخاص⁽²⁴⁾.

28- وإضافة إلى ذلك، لا يزال يُنظر إلى استخدام الأفرقة المتعددة الوكالات في التحقيقات والعمليات المشتركة، بما لا يقتصر على قوات الشرطة فحسب، بل يشمل أيضًا المدعين العامين أو القضاة (حيثما ينطبق ذلك) ومنظمات إنفاذ القانون الدولية أو الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، بوصفه من الممارسات الفضلى. وفي اجتماع لفريق خبراء إقليمي بقيادة المكتب بشأن جنوب شرق أوروبا عُقد في حزيران/يونيه 2021، سلّم الخبراء بأن العمليات المشتركة التي ثبت أنها الأنجح في تعطيل شبكات الاتجار كانت هي تلك التي عملت فيها منظمات ومؤسسات مختلفة معًا، وقدمت كل منها خبراتها وتدخلاتها الخاصة.

29- وخلال العامين الماضيين، ظهرت مسألة رقمنة التعاون الدولي، بما في ذلك التحقيقات المشتركة، وهي مسألة أبرزتها جائحة كوفيد-19، بوصفها حاجة ملحة. وتحقيقًا لهذه الغاية، اضطلع بعدة مبادرات ترمي إلى تحسين تبادل المعلومات وتقاسم الأدلة فيما بين المحققين باستخدام الوسائل الإلكترونية. ومن الأمثلة الإيجابية قريبة العهد اقتراح المفوضية الأوروبية في عام 2020 بإنشاء منصة للتعاون بين أفرقة التحقيق المشتركة كجزء من مبادراتها الجديدة للعدالة الجنائية الرقمية⁽²⁵⁾.

30- وفي مواجهة التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، وضعت عدة بلدان ومنظمات للتعاون القضائي أيضًا مبادئ توجيهية وبروتوكولات خاصة⁽²⁶⁾ تهدف إلى تيسير عمل الممارسين في مجال العدالة الجنائية أثناء عمليات الإغلاق، بما في ذلك عن طريق استخدام التكنولوجيات الجديدة، مثل النظم الآمنة للتداول بالفيديو⁽²⁷⁾.

باء - التطورات والممارسات التي استجبت منذ عام 2020 في الملاحقات القضائية المتخصصة في قضايا الاتجار بالأشخاص

31- كما ذكر أعلاه، حثّت جائحة كوفيد-19 والقيود ذات الصلة وضع حلول مبتكرة للملاحقات القضائية في قضايا الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك تلك التي يجريها المدعون العامون المتخصصون، في العامين الماضيين.

(22) انظر مثلاً UNODC, "Deploying African liaison magistrates to fight transnational organized crime: building on the Nigerian experience", 27 October 2020.

(23) لمعرفة المزيد حول مشروع "حماية المهاجرين: العدالة وحقوق الإنسان وتهريب المهاجرين (PROMIS)"، انظر UNODC, West and Central Africa, "Discover the PROMIS* champions working to protect and promote the human rights of migrants during COVID-19", 2 November 2020.

(24) لمزيد من المعلومات، انظر UNODC, West and Central Africa, "UNODC deploys a liaison Magistrate from Niger to Italy to strengthen judicial cooperation on cases related to trafficking in persons and smuggling of migrants", 1 November 2021.

(25) يوروجست، التقرير السنوي لعام 2020، الصفحتان 10 و 11.

(26) انظر مثلاً يوروجست، "Guidelines on operational support during the COVID-19 pandemic" (2020).

(27) لمزيد من المعلومات، انظر Council of the European Union, "EJN videoconference on COVID-19 measures", document No. 7923/20.

32- وقد علّقت وحدات الادعاء العام في العديد من البلدان التحقيقات والإجراءات الجنائية المتعلقة بقضايا الاتجار في البداية، ولكنها كوّنت جهودها فيما بعد من أجل مواصلة عملها⁽²⁸⁾. وعلى وجه الخصوص، بذلت بلدان كثيرة جهوداً لرقمنة آليات العدالة، بما في ذلك إجراءات المحاكم، وأفادت عدة ولايات قضائية بأنها زودت المدعين العامين بأدوات تقنية وبرامجيات لمواصلة إجراء المقابلات مع الشهود وعقد جلسات الاستماع عن بعد⁽²⁹⁾. وكما أفاد المكتب، استخدمت الجهات الفاعلة القضائية في عدة بلدان منصات العدالة الإلكترونية لتقديم الوثائق والالتماسات وغيرها من الطلبات عبر الإنترنت⁽³⁰⁾.

33- وإضافة إلى ذلك، نُفذت أنشطة لتبادل المعلومات والتنسيق غير الرسمي أو الرسمي بين المدعين العامين المتخصصين باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ففي أمريكا الجنوبية مثلاً، استخدمت الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للمدعين العامين المتخصصين في مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، التي أنشأها المكتب، التكنولوجيات المتاحة على نطاق واسع للتنسيق مع أفرقة التحقيق خلال الجائحة. وعلى وجه الخصوص، عقد المدعون العامين المتخصصون في الشبكة جميع اجتماعاتهم عبر الإنترنت، وهو ما أتاح ميزة الاتصال الأسرع وتبادل المعلومات بسرعة أكبر بشأن قضايا الاتجار بالأشخاص⁽³¹⁾.

34- وثمة ممارسة جيدة أخرى أُبلغ عنها خلال عمليات الإغلاق وهي إنشاء دردشات على منصات المراسلة الفورية بغية تيسير الاتصال بين أجهزة إنفاذ القانون والمدعين العامين بشأن قضايا الاتجار بالأشخاص. وفي حالة محدّدة، استخدم المدعي العام المعني بالاتجار بالأشخاص في إحدى البلدان، جنبا إلى جنب مع خبير قانوني، إحدى تلك المنصات لتقديم الإرشاد والمساعدة التقنية في قضايا اتجار للمشاركين في المنصة في جميع أنحاء البلد⁽³²⁾.

35- وإضافة إلى ذلك، لا يزال توفير التدريب المتخصص للمدعين العامين أمراً ضرورياً لنجاح تدابير العدالة الجنائية الرامية إلى التصدي للاتجار بالأشخاص. والمدعون العامين المتخصصون، عندما يتلقون التدريب المناسب على النهج القائمة على حقوق الإنسان التي تركز على الضحايا وتراعي الاعتبارات الجنسانية والسن وأثار الصدمات، مجهزون بشكل أفضل للتعامل مع ضحايا الاتجار بالأشخاص. وخلال جائحة كوفيد-19 على وجه الخصوص، ربما يكون ضحايا الاتجار بالبشر قد تعرضوا لأنواع مختلفة من الاستغلال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، الأمر الذي ربما يكون قد أدى، بالاقتران بفترات العزلة الطويلة، إلى تعرّضهم لأشكال محددة من الصدمات. ومن المهم أن يكون المدعون العامين المتخصصون على دراية بهذه الأشكال من الصدمات، وبكيفية أخذها في الاعتبار عند التفاعل مع الضحايا.

36- وطوال عام 2021، واصل المكتب توفير تدريبات للمدعين العامين في جنوب شرق آسيا من خلال مبادرة العمل العالمي من أجل منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما في آسيا والشرق الأوسط، التي يمولها الاتحاد الأوروبي. وأثناء تلك التدريبات، اتضح أن هناك حاجة إلى مزيد من المعرفة والخبرة بشأن المسائل الإثباتية فيما يتعلق بالضحايا الذين يتصرفون كشهود، وعدم معاقبة ضحايا الاتجار على السلوك

(28) United States, Department of State, *Trafficking in Persons Report* (28)، الصفحة 222.

(29) UNODC, *The Effects of the COVID-19 Pandemic on Trafficking in Persons and Responses to the Challenges* (29)، الصفحة 63. وانظر أيضاً على سبيل المثال: United States, Department of State, *Trafficking in Persons Report*، الصفحة 248.

(30) UNODC, *The Effects of the COVID-19 Pandemic on Trafficking in Persons and Responses to the Challenges* (30)، الصفحة 63.

(31) المرجع نفسه، الصفحة 66.

(32) United States, Department of State, *Trafficking in Persons Report* (32)، الصفحة 14.

غير القانوني الذي يرتكبه كنتيجة مباشرة للاتجار بهم. وفي العديد من السياقات القانونية، لا يزال تطبيق هذا المبدأ على نحو سليم أمرا يتسم بالتعقيد.

37- ومع تكييف المتجرين السريع لأساليب عملهم خلال جائحة كوفيد-19 ونقلهم الكثير من الأنشطة غير المشروعة إلى الإنترنت، واجه المدعون العامون أيضا بصورة متزايدة الحاجة إلى الحصول على الأدلة الرقمية والبيانات ومعالجتها عبر الإنترنت. واحتاجوا أيضا إلى تدريبات متخصصة، بما في ذلك فيما يتعلق بمقبولية الأدلة الرقمية في إجراءات المحكمة.

38- وبالمثل، أصبح من الواضح في العامين الماضيين أن هناك حاجة إلى تدريب المدعين العامين المتخصصين بانتظام على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بغية تمكينهم من إجراء المحاكمات بالفيديو وغيرها من الإجراءات عبر الإنترنت. ومع أن آليات العدالة الإلكترونية قد أنشئت أو عززت في البداية في إطار التصدي الفوري للجائحة، إلا أن من المرجح مواصلة استخدامها حيثما أمكن ذلك⁽³³⁾.

39- وأخيرا، اعتُبر أيضا في العامين الماضيين أن قيام المنظمات الدولية والإقليمية بتوفير التعاون التقني وتنمية القدرات أمر أساسي لدعم إنشاء وحدات ادعاء عام ومحاكم متخصصة في مجال الاتجار بالأشخاص. فعلى سبيل المثال، قدم المكتب مؤخرا الدعم والتدريب لإنشاء سبع محاكم متخصصة لمكافحة الاتجار بالبشر في بنغلاديش، تقع مقراتها في أجزاء مختلفة من البلد (ومن المزمع افتتاح محكمتين أخريين قريبا). وعُيّن في تلك المحاكم قضاة ومدعون عامون مخصّصون بهدف إقامة العدل على وجه السرعة في قضايا الاتجار بالأشخاص، بغية معالجة القضايا المتراكمة حاليا.

خامسا - المسائل المنبثقة عن الاجتماع العاشر للفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص

40- ناقش الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص، في اجتماعه العاشر المعقود في أيلول/سبتمبر 2020، أفضل الممارسات في التحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة، مسترشدا بورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة (CTOC/COP/WG.4/2020/3). وبلورت العروض الإيضاحية التي قدمها المناظرون والمناقشة التي تلت ذلك الممارسات الواعدة والأمثلة الناجحة وكذلك التحديات المتعلقة بالتعاون عبر الحدود في المسائل الجنائية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (انظر CTOC/COP/WG.4/2020/4). وفيما يلي بعض المواضيع الرئيسية المستمدة من تلك المناقشة والتعليقات الواردة من الوفود بعد الاجتماع، على النحو المبين في ورقة الاجتماع CTOC/COP/2020/CRP.2:

- (أ) الحاجة إلى تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان يركز على الضحايا لحماية الضحايا المكتشفين عند إجراء التحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة؛
- (ب) الحاجة إلى الحد من اعتماد التحقيقات وارتكازها على شهادة الضحايا والتركيز، بدلا من ذلك، على بناء القضايا من خلال العناصر المحيطة بالضحايا؛
- (ج) أهمية إنشاء وحدات أو أفرقة ادعاء متخصصة متعددة الولايات القضائية والتخصصات من أجل التصدي للطابع المتعدد الجوانب لجريمة الاتجار بالأشخاص؛
- (د) الحاجة إلى تعزيز التبادل المنسق للمعلومات عبر الحدود بين السلطات في مختلف الولايات القضائية؛

(33) UNODC, *The Effects of the COVID-19 Pandemic on Trafficking in Persons and Responses to the Challenges* (33) الصفحتان 63 و64.

- (هـ) الحاجة إلى توفير تدريبات متخصصة للجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية وسائر الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك بشأن النهج القائمة على حقوق الإنسان التي تركز على الضحايا وتراعي السن ونوع الجنس وآثار الصدمات، وكذلك بشأن الجريمة المنظمة والتعاون الدولي ومواطن ضعف الضحايا؛
- (و) الحاجة إلى الاستفادة من الشبكات المخصصة لتيسير التعاون الدولي على مكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك تحديد الثغرات القائمة في الأطر التشريعية ومعالجتها؛
- (ز) أثر جائحة كوفيد-19 على التحقيقات والملاحقات القضائية عبر الحدود، بما في ذلك تأخر المحاكمات وإشراك الضحايا أثناء العملية.
- 41- وفي حين جرت مناقشة مستفيضة بشأن أفضل الممارسات في مجال التحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة، لم يتمكن الفريق العامل من إتمام المفاوضات سطرًا بسطر بشأن مشاريع التوصيات المقترحة أثناء الاجتماع (انظر CTOC/COP/2020/CRP.2).

سادسا - أدوات أساسية وموارد موصى بها

التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2020

- 42- يستكشف التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2020، الذي يشكل جزءا من سلسلة من التقارير التي ينشرها المكتب كل عامين، مبدأ عدم معاقبة ضحايا الاتجار ويقدم توصيات من أجل التنفيذ الفعال لذلك المبدأ وحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص.

آثار جائحة كوفيد-19 على الاتجار بالأشخاص وتدابير التصدي للتحديات: دراسة عالمية للأدلة المستجدة (2021)

- 43- توضح هذه الدراسة الحديثة التي نشرها المكتب الأثر المدمر الذي أحدثته جائحة كوفيد-19 على ضحايا الاتجار بالبشر والناجين منه، وتسلط الضوء على تزايد استهداف الأطفال واستغلالهم. ويستكشف التقرير على وجه الخصوص آثار جائحة كوفيد-19 على: (أ) نطاق الاتجار بالأشخاص وخصائصه؛ (ب) ضحايا الاتجار؛ (ج) المنظمات العاملة في الخطوط الأمامية (أجهزة إنفاذ القانون والادعاء العام، والجهاز القضائي، وخدمات الحماية وإعادة الإدماج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية). كما يدرس التقرير مختلف المبادرات التي وُضعت في إطار التصدي للتحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ويحدد الممارسات الواعدة.

- آثار جائحة كوفيد-19 على التعاون القضائي في المسائل الجنائية: تحليل يوروجست بشأن تقصي الحالات
- 44- يحدد هذا التقرير الذي أعدته يوروجست الصعوبات المستبانة الناجمة عن الجائحة فيما يتعلق بتطبيق أكثر أدوات التعاون القضائي استخدامًا، بما في ذلك أفرقة التحقيق المشتركة. ويتناول التقرير أيضا دور يوروجست في تلك المسائل، ويقدم ملخصات لأفضل الممارسات لفائدة الممارسين وواضعي السياسات.

مجموعة أدوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص

- 45- تهدف مجموعة أدوات المكتب لمكافحة الاتجار بالأشخاص إلى تيسير تبادل المعارف والمعلومات بين واضعي السياسات وموظفي إنفاذ القانون والقضاة والمدعين العامين ومقدمي الخدمات للضحايا وأعضاء المجتمع المدني. وعلى وجه التحديد، يقصد من مجموعة الأدوات هذه توفير توجيهات وعرض أمثلة للممارسات الواعدة والتوصية بموارد في المجالات المواضيعية. ويتناول الفصل الخامس من مجموعة الأدوات مسألة إنفاذ القانون

والملاحقة القضائية، بما في ذلك التحقيقات المشتركة، ويوفر أدوات مرجعية ومجموعات من القوائم المرجعية والمؤشرات والمواد التدريبية التي تتناول الاعتبارات الأساسية المتصلة بتدابير إنفاذ القانون في مجال الاتجار بالأشخاص. ويتناول الفصل الرابع الآليات الدولية للتعاون في مجال العدالة الجنائية، بما في ذلك التعاون في مجال إنفاذ القانون.

مركز ودور المدعين العامين: دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والرابطة الدولية للمدعين العامين

46- أصدر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والرابطة الدولية للمدعين العامين منشورا مشتركا بعنوان "مركز ودور المدعين العامين: دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والرابطة الدولية للمدعين العامين"، يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على استعراض أو وضع قواعد لدوائر الادعاء العام، وفقا للمعايير والقواعد الدولية. ويسعى الدليل إلى توضيح تلك المعايير والقواعد وإلى تعريف القراء بممارسات مختلفة جديدة بالملاحظة، بما في ذلك تخصص المعرفة.

كتيب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن التعاون القانوني الدولي في قضايا الاتجار بالأشخاص

47- أصدر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بالاشتراك مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا وحكومة أستراليا كتيباً بشأن التعاون القانوني الدولي في قضايا الاتجار بالأشخاص في الرابطة بعنوان "كتيب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن التعاون القانوني الدولي في قضايا الاتجار بالأشخاص"، يقدم المشورة بشأن تدابير التعاون القانوني الدولي، مع التركيز على الدول الأعضاء في الرابطة. ويعرض الدليل أنواعاً مختلفة من التعاون الدولي، بما فيها التعاون غير الرسمي بين أجهزة الشرطة وأنواع أكثر تحديداً من التعاون الرسمي. والمنشور مصمّم ليكون أداة عملية لتمكين الممارسين في مجال العدالة الجنائية، لا سيما موظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين والمحامين وغيرهم من أعضاء السلطة المركزية داخل منطقة الرابطة، من التصدي للتحديات التي يطرحها الاتجار من خلال التحقيق في قضايا الاتجار وملاحقة مرتكبيها قضائياً وتنفيذ طلبات المساعدة الدولية على نحو مناسب.

المبادئ التوجيهية بشأن شبكة أفرقة التحقيق المشتركة

48- تقدم هذه الأداة، التي أعدتها يوروجست، إرشادات بشأن تكوين وأنشطة شبكة الخبراء الوطنيين المعنية بأفرقة التحقيق المشتركة (شبكة أفرقة التحقيق المشتركة) وتعاونها مع الشركاء الخارجيين والدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتتناول بمزيد من التفصيل المبادئ الواردة في وثيقة مجلس الاتحاد الأوروبي 11037/05 المعنونة "أفرقة التحقيق المشتركة: اقتراح بتعيين خبراء وطنيين".

الدليل العملي بشأن أفرقة التحقيق المشتركة

49- يقدم المنشور المعنون "الدليل العملي بشأن أفرقة التحقيق المشتركة" معلومات وتوجيهات ومشورة بشأن تشكيل أفرقة التحقيق المشتركة من جانب الممارسين الأوروبيين. وقد وضعت شبكة أفرقة التحقيق المشتركة التابعة للاتحاد الأوروبي المنشور وأطلقتها في عام 2017 بالتعاون مع يوروجست واليوروبول والمكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال. ويستند هذا الدليل إلى دليل سابق يتناول أساس الخبرة العملية المكتسبة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما أنه يتضمن اتفاقاً نموذجياً بشأن تشكيل أفرقة التحقيق المشتركة يمكن للدول استخدامه.